هيثم مناع

الثالوث المدنس

واغتيال المشروع الديمقراطي في المشرق

2021

المعهد الأسكندنافي لحقوق الإنسان/مؤسسة هيثم مناع

الثالوث المدنس

واغتيال المشروع الديمقراطي في المشرق

هيثم مناع

1- الديمقراطية ومستنقع العنف

بدأت الألفية الثالثة في الوعي الجماعي واعدة، وإن كان ذلك في اللا وعي، رغبات أكثر منها معطيات ملموسة، إلا أن الشعور العام السائد، في صفوف العامة والخاصة، أن نصف قرن من الاستبداد والفساد يكفي، وأن من حق شعوب هذه البقعة من العالم الإحتفاظ بحصتهم من الحرية والإبداع والإنعتاق وشعور جماعي بضرورة تعويض نصف قرن الطاعة والإهانة والإستسلام والعجز والهزائم.. المنتديات والملتقيات توالدت في الداخل والخارج... وقد بدأنا في اللجنة العربية لحقوق الإنسان بعد إنجاز الجزء الأول من موسوعة "الإمعان في حقوق الإنسان" ثلاثة مشاريع متزامنة، الأول حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا" والثاني حول "تونس الغد" والثالث حول "حالة الطوارئ في مصر".

من الواضح في الكتاب الجماعي "حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية"[1] وعي أهم المشاركين في التحرير لأهمية العلاقة بين الديمقراطية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية من جهة، وضرورة الإنتقال السلمي من جهة ثانية. وأخيرا وليس آخرا، **غياب وهم التدخل الخارجي إقليميا كان أو دوليا من أجل مشروع ديمقراطي في سوريا**. ما هو مؤكد، هو أن المقدمات الإيديولوجية الكلاسيكية لليسار قد تكسرت في النظرية والواقع، وأن البحث عن الطريق السوري إلى الديمقراطية أصبح مركز اهتمام مختلف الأطراف. تعبير المجتمع المدني يدخل القاموس السياسي، حقوق الإنسان تستقطب قيادات سياسية ومدنية، تيار ليبرالي اجتماعي في طور اكتشاف الذات، ويسار جديد يتجنب غالبا تعبير "اليسار" دون إغفال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من مفهومه للديمقراطية. إرهاصات جنينية جديدة جعلت خطاب الحزب الواحد والدولة الأمنية خطابا "رجعيا" هزيلا ينتمي للماضي. كانت جملة هذه المخاضات داخلية التكوين والدينامية. كذلك كان رد الفعل السلطوي عليها. من الضروري التذكير أن حملة اعتقالات ربيع دمشق انتهت في التاسع من أيلول/سبتمبر 2001، أي قبل أحداث الحادي عشر المشؤومة. ولعلها بهذه المعنى، آخر معركة سورية–سورية بين قامع ينتمي لماض مؤلم ومقموع ينتمي لغد غير واضح المعالم.

سجل احتلال العراق في 2003 أول اختراق في فكرة التغيير من الداخل والمجتمع... المعارضة الجريحة بالإعتقال والملاحقة وقفت أمام أكبر اختبار لها منذ الإستقلال، قلة قليلة وقفت مع فكرة سقوط النظام بالدبابات الغازية، لكن حالة

[1] إشراف الدكتورة فيوليت داغر وبمشاركة: عامر محمود، أصلان عبد الكريم، فايز ساره، هيثم المالح، هيثم مناع، حسين العودات، جاد الكريم الجباعي، محمد العودات، محمد عصام دمشقي، سلامه كيله، عبد الرزاق عيد، عمر ديب عبد الحميد، تميم وماجد، محمد نجاتي طياره، سمير العادلي، كريم أبو حلاوة. صدر هذا المجلد في 2001 باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان. 540 صفحة من الحجم الكبير.

الفزع التي أصابت النظام العربي القديم جعلته أكثر شراسة. وسرّعت بالمعية، تمزق المعارضة بين مراهن على الشعب ومراهن على تدخل خارجي "يخلص" هذا الشعب من أنياب حكامه.

2011

لا يمكن لأي عملية تزوير أو تشويه أو توظيف للوقائع، أن تمحو تفاصيل أيام ربيع المواطنة. ومن المضحك أن تصبح مهمة أشباه البحاثة في التحقيق في صلات النسب بين حراك عفوي ومشروع المحافظين الجدد أو دراسة صدرت عن مركز بحث أمريكي قبل ربع قرن. في الأيام الأخيرة من 2010 بدأ حراك تلقائي شبابي في أكثر مناطق تونس تهميشا وتوظيفا من قبل ما أسميته بالدكتاتورية الباردة. رد الفعل المتخبط للحكومة الفرنسية يظهر بجلاء أن ما جرى لم يكن على الأجندة الغربية بل كانت المفاجأة لها، كما كانت للمثقف العربي سواء بسواء. ولا زلت أذكر ليلة رأس سنة 2011 التي أمضيتها مع منصف المرزوقي بعد زيارة عائلة أحد ضحايا القمع في تاله (المقيمة في باريس)، حين قال لي في منزله الباريسي بوجع: "بعد أيام ينتهي جواز سفري، وسأصبح من جديد في حركتي أسير هذا النظام الحقير الذي سيحولني إلى كائن ممنوع من السفر".

لا يستطيع أحد أن يحرق مسلسل الأحداث أو يشوهه. فقد كانت أنشودة الحرية على كل لسان، الحرية التي تساءل المصريون قبل خمس سنوات "يا حرية فينك فينك، أمن الدولة بيني وبينك" تلقت صدى الإجابة من الشبيبة الثائرة في تونس: تونس حرة تونس حرة... شغل حرية عدالة اجتماعية... وقفتُ أمام الجموع في القصرين ودوز أحيي إبداعات الثورة التونسية الثلاثة: ثورة مدنية سلمية، ثورة دون أصنام ورموز، ثورة استوعبت عمق العلاقة بين الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ لحظاتها الأولى...

امتد الصدى لساحة التحرير في مصر والتقطه شباب درعا: يا حرية يا حرية، تعالي من مصر لسوريا. في ساحات صنعاء ودوار اللؤلؤة في المنامة كانت الكلمات تتشابه. إلا أن فرحة الحرية التي هزت كل أشباه العروش لم تلبث أن أصبحت العدو المعلن لكل الطواغيت...

شكلت ليبيا البطن الرخو لهذه الصحوة الشبابية العامة. ووجد الناتو في طرابلس الغرب، الفرصة للولوج بقوة في حالة الهيجان العامة. الجميع يعرف أن ليبيا تنتج خمس أضعاف ما تنتجه الجزائر من النفط، وأن الحركة الديمقراطية في ليبيا هي الأضعف في شمال إفريقيا. وأن من يسيطر على الوضع في ليبيا سيملك بيضة القبان عند جاريها التونسي والمصري.

يدا بيد، بدأ التدخل الناتوي بغطاء قطري–عربي. القرضاوي يصدر فتوى بدخول الناتو وإعدام القذافي. وبرنار هنري ليفي، الذي تعرّفه صحيفة "الراية" القطرية يومها "أهم مناضل أوربي لحقوق الإنسان"، يخوض بإشراف ساركوزي معركة تجميل تدخل الناتو في الشارع الأوربي. الخارجية الفرنسية ترتب مع السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز إجراءات شرعنة "مجلس حكم انتقالي" بديلا للدكتاتور. لكن "الكوميديا الإلهية" التي كتبت فصولها بالإعتماد على خلطة عجائبية من الجهاديين

والإخوان وبعض الوطنيين قامت على مركب إنفجاري لم يلبث أن حول ليبيا إلى القاعدة الأهم للحركة الجهادية التكفيرية في شمال إفريقيا... هرب ساركوزي وليفي من الزورق وهو يحترق، واغتيل السفير الأمريكي، وتحوّل الأنموذج القطري الناتوي إلى كابوس يقض مضاجع الجميع.

تزامنت هذه الأحداث مع تصاعد الحراك الشعبي السلمي في سوريا. وفي سوريا يوجد حركة سياسية معارضة نشطة توافقت على مشروع ديمقراطي منذ 1979، وعاشت تجربة مرّة مع العنف الإخواني (1978–1982) الذي شكل فرصة للنظام السوري لزج آلاف الشيوعيين والوطنيين والنقابيين في معمان معركته مع "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين". ولكن بعد عشرين عاما (1998) معظم معتقلي الثمانينيات أصبحوا خارج السجن. وهم يحملون آلام هزيمة مبكرة في معركة غدر بها العنف الإخواني والقمع الأسدي. والعديد منهم خرج كاتبا وباحثا من مدرسة السجن. وجلّهم قام بمراجعات فكرية وسياسية هامة.

عندما لم تنجح الأسلحة القديمة في مواجهة انخراط مئات آلاف الشبيبة في أكبر حراك سلمي مدني في تاريخ سوريا، استنفر القامع آخر أسلحة الدفاع عن البقاء: "جهاد" المقموع ضد أنشودة الحرية، وديماغوجية الثيران باسم الثورة. استعانت أجهزة القمع وبلدان الجراد الأسود بالتكفيرية الظلامية لمواجهة المشروع التحرري الديمقراطي. وخاض التكفيريون جهادا مقدسا ضد الحرية والديمقراطية والمدنية. ما لم تجرؤ أقذر الدكتاتوريات على قوله صار شعارا معلنا لقوى التوحش والظلام: "الديمقراطية شرك" و"المدنية كفر" و"العلمانية" إلحاد. لم نعد بحاجة لوزير داخلية يقول بأن الديمقراطية تحتاج إلى زمن وظروف مناسبة، أو زعيم يعلل استبداده برفض استيراد أنظمة حكم غريبة عن مجتمعاتنا. فالوحوش الكاسرة التي جرى إطلاقها تعرف كيف تفتك بالضحية دون اعتبار للونها أو قومها أو دينها أو مذهبها أو تصورها للإنسان والكون والحياة.

التغيير الديمقراطي والعنف

هل يمكن أن يتعايش العنف السياسي مع المشروع الديمقراطي؟ هذا السؤال الكبير الذي طرحته الحركة الديمقراطية التقدمية في أمريكا اللاتينية قبلنا بعقود، اضطررنا لطرحه بقوة في الحالة السورية في 2011، في لحظة شهدنا فيها بأم أعيننا تقدم الثورة المضادة على أيدي معظم الإسلاميين وبعض الليبراليين الجدد و"شيوعيون قدامى" في حروب لم يعد التغيير الديمقراطي، اللهم إلا في العلاقات العامة والإعلام، همها الرئيس.

كانت قناعتنا الراسخة بأن العنف وحده، يسمح للأكثر تخلفا وانحطاطا ودناءة بإعادة ترتيب الأمور بشكل أسوأ. لذا كان من الضروري، لأجهزة أمن أخطبوطية متمرسة، دفع الضحية إلى العنف الأعمى لتعيد إنتاج "أخلاق" جلادها. في هذا المجتمع المشهدي المخضب بالدم، الذي أعطت فيه السلطة الدكتاتورية أسوأ ما عندها، شاركت نظيراتها الإقليمية في القمع والتسلط، في جعل البدائل الأكثر تطرفا وحدها القادرة على الاستمرار في الصراع العبثي مع الحياة نفسها. فكلما ازداد الخطاب تطرفا، كلما تعززت جبهة كل من وضعتهم المنظومة السائدة خارج تعريف الإنسانية، ليعودوا في ثوب أمراء حرب

وقوادي جهاد. في حالة كهذه، الإنسحاب من ساحة القتال باللجوء والهجرة يشكل ضرورة بشرية لممارسة حق الحياة ورفض الإنغماس في خيارات مظلمة، ويعود أمن الدولة وسلطة الأمن عند الواقعين بين المطرقة والسندان، ضرورة للاستمرار في البقاء لعاشقي الأرض والأزقة والأقحوان الدمشقي وأهل البلد. يملك التطرف قدرة غير محدودة للقضاء على الذات والآخر، وهذه القدرة هي نفسها التي تشكل قوة استعادة لكل تعبيرات التعسف والقمع التي كانت سببا في نشأته.

ليس بالإمكان القول أن لغة اللا عنف والنضال المدني السلمي كانت مؤصلة في الخطاب السياسي في المنطقة. رغم دفاعنا المبكر، وبشكل خاص بعد سقوط جدار برلين، عن فكرة المقاومة المدنية باعتبارها السلاح الأهم، لإسقاط الدكتاتوريات في البلدان العربية. لم يكن موضوع البحث يحتاج إلى إحصائيات أو أرقام. فقد كنا نعيش حقبة الانتقال من بيروقراطية الدولة "الاشتراكية" في عديد دول أوربة الشرقية وجمهوريات الإتحاد السوفييتي المتفكك. وكانت حقبة الدكتاتوريات العسكرية قد أثارت قرف أغلبية شعوب بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية. جنوب إفريقيا تحتفل بنهاية نظام الأبارتايد، في حين تعيش مكونات يوغسلافيا الحديثة حروبا أهلية دموية، وكذلك رواندا وعدد من البلدان الإفريقية. وكانت الملاحظة الأولى والأهم في تلك المتابعات، تكمن في **تأثير ارتفاع وانخفاض وتيرة العنف على طبيعة التحول في الدولة والمجتمع، وأثر ذلك على عملية البناء الديمقراطي**. لم يكن مدفع رمضان قد أعلن نهاية صوم العرب عن الديمقراطية، ورغم موت صورة المستبد في القلوب والعقول، كانت جثة الماضي جاثمة على الحاضر. إلا أننا بعد عام 1996، قررنا كمجموعة حقوقية مدنية/وكتّاب (منصف المرزوقي، محمد حافظ يعقوب، فيوليت داغر، محمد السيد سعيد وهيثم مناع) العمل على تفكيك وإعادة قراءة المفاهيم الأساسية للدولة الحديثة، السيادة، التبعية، التنمية، الشرعية، النهضة، حقوق الأشخاص والشعوب، العلاقة الجدلية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية والبيئية، الإصلاح الثقافي والأخلاقي، الاستقلال الثاني، وأخيرا وليس آخرا تعميق مفهوم **المقاومة المدنية**. ولعل من أولى الخلاصات التي باشرنا الكتابة بها، **دور العنف في ترسيخ النظام العالمي والتحكم بعملية التغيير في أي بلد أو منطقة، خاصة في بلدان المحيط التي تحولت لساحة حرب ساخنة وشرسة في وقت صارت "الحرب الباردة" التعبير الأبرز للمواجهة بين قطبي حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. وضرورة العمل على ابتكار كل الأشكال غير العنفية للمقاومة. حيث أن اقتصاد العنف (من اقتصد، بمعنى التوفير والتجنب)، جزء لا يتجزأ من عملية تخفيض فاتورة التغيير البشرية والمادية في بلدان المحيط التي تعيش حالة اغتصاب مزدوجة، داخلية وخارجية.**

كان موقف "اللجنة العربية لحقوق الإنسان" حاسما من قضية العنف. وقد وضعتُ في "عهد الشرف لنشطاء حقوق الإنسان"، فيما يشبه قسم أبو قراط الطبي للمدافعين عن الحقوق الإنسانية الستة مادة أساسية تقول: **"أن أوظف طاقاتي من أجل عالم يحترم الحق الأساسي في الحياة وينبذ العنف بكافة أشكاله"**(1997). وأكدت أقلام اللجنة العربية على هذا المبدأ في عشرات المقالات والكتب. هل من الضروري التذكير بما كتبه منصف المرزوقي في العنف التكفيري قبيل دخوله قصر قرطاج: *"إن حل الحرب الذي يدعو له بن لادن والظواهري لن يؤدي إلا لتواصل اللعنة التاريخية التي تصاحبنا منذ الفتنة الكبرى: التأرجح من الفوضى إلى الاستبداد ومن الاستبداد إلى الفوضى، علما بأنه لا شيء يولّد الاستبداد قدر الفوضى ولا شيء يولد الفوضى قدر الاستبداد. ولأن قدرنا ليس الخيار بين فوضى وفوضى، بين استبداد وآخر، فإن من واجب كل شخص مسئول في هذه الأمة أن يجند ويتجند للإصلاح والمصالحة والصلح... قبل فوات الأوان"*[2].

[2] منصف المرزوقي، *إنها الثورة يا مولاي*، ص*115*

كان اختبارنا العملي الأول في نقاشات مع مختلف أطراف المعارضة التونسية. وقد أشرفت على كتاب جماعي شارك فيه أهم رموز المعارضة وقتئذ. وصدر قبل مصيبة الحادي عشر من سبتمبر 2001.[3]

في الفصل المخصص لحركة النهضة، كتب مؤسسها ورئيسها الشيخ راشد الغنوشي دراسة بعنوان "لقد دقت ساعة التغيير في تونس" وضع فيه تصوره لأسس الشراكة بين العلمانيين والإسلاميين التوانسة في المشروع الديمقراطي وجاء فيه:

"آ- بذل أقصى الوسع لإنجاح مشروع التقارب بين جناحي الحركة السياسية الديمقراطية بتجاوز الشرخ الذي دخل منه الإنهيار، وما جره من كوارث على البلاد، والسير نحو جبهة وطنية تقود عملية التغيير وتكون بديلا للحكم وهو ما يقتضي الاتفاق على مشروع للحكم، وليس هو بالعسير: فعموده الفقري الخيار الديمقراطي من دون إقصاء إلا لداعية عنف وإقصاء..." [4]

ب- .. أن تتبادل قوى التغيير الديمقراطي بمختلف أطرافها الاعتراف عبر ميثاق يلتزم فيه الجميع بمقتضيات العمل الديمقراطي بعيدا عن اللجوء إلى أي صورة من صور العنف الرسمي أو المعارض والإقصاء والتحريض عليه".. [5]

بعد قرابة عام على اعتقالات ربيع دمشق، تداعينا لمؤتمر للحوار السوري في لندن (23-25 آب/أغسطس 2002) حضرته قيادة حركة الإخوان المسلمين وشخصيات ماركسية وشيوعية وبعثية (معارضة) واشتراكية. وقد جرى فيه التوقيع على "الميثاق الوطني في سوريا" الذي اعتبر بناء الدولة الحديثة أول أهداف المجتمعين: دولة تعاقدية، دولة مؤسسات، دولة القانون والمواطنة.. *"دولة تعددية تتباين فيها الرؤى وتتعدد الاجتهادات، وتختلف المواقف وتقوم فيها قوى المعارضة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، بدور المراقب والمسدد، حتى لا تنجرف الدولة إلى دائرة الاستبداد أو مستنقع الفساد*[6]. دولة يتركز دور الجيش فيها في الدفاع عن الوطن وفي حمايته من أي عدوان خارجي. ويكون شرف الانتماء لهذه المؤسسة الوطنية، حقا عاما لجميع المواطنين، على أسس من المساواة والعدل"[7]. وقد أكدت بنفسي على التزام الموقعين على الميثاق بنبذ العنف من وسائلهم، واعتبار الحلول الأمنية لمشكلات الدولة والمجتمع، وفي عنف السلطة التنفيذية، مدخلا من مداخل الفساد". وقد طالب ناصر الغزالي رئيس مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية وأيده محمد الحسناوي من الإخوان، إضافة فقرة توضح بأن هذا لا يشمل المقاومات الوطنية للاحتلال. "حتى الأمم المتحدة تعتبر كل الوسائل مشروعة للتحرر الوطني" فأضيفت ملاحظة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية.

أعود لهذه الوقائع للقول بأن مركزية اللا عنف كانت مبكرة عند عدد هام من الديمقراطيين، ولم يكن الديمقراطيون العلمانيون وحدهم في هذا الميدان، كذلك شاطرنا في هذه الأطروحات أقلام إسلامية رائدة، أحدها جاء من الجزيرة العربية تمثل في كتابات الفقيد الدكتور عبد الله الحامد والحركة الدستورية الإصلاحية في الجزيرة العربية، كذلك وقف جودت سعيد يصرخ من دمشق في آخر أعداد مجلة "مقاربات" قبل ما يعرف بالربيع العربي حيث استبق التاريخ والجغرافيا بالقول: "العلم والعقل ينتصران، كما قال باتسلاف هافل، إذا لم يتلوث العلم والعقل باللجوء إلى العضل: وهذه الفكرة ظاهرة وخفية في آن واحد،

---

[3] تونس الغد!، تقديم هيثم مناع، شارك فيه: راشد الغنوشي، منصف المرزوقي، مصطفى بن جعفر، توفيق بن بريك، أحمد المناعي، نور الدين ختروشي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، 2001.

[4] تونس الغد!، ص 70.

[5] تونس الغد!، ص 72.

[6] نشر النص الكامل في مجلة مقاربات، العدد 6-7، صفحة 87-104، 2003،

[7] مقاربات، العدد 6-7، (ص 89)

والأنبياء كانوا جميعاً يعتبرون اللجوء إلى العنف حتى للدفاع عن النفس شرك لا يغتفر "وإن الشرك لظلم عظيم". والدفاع عن النفس مشكلة غامضة، لهذا فإن **الإخوان الذين لجئوا إلى العنف فسروه أنه كان دفاعاً عن النفس. وصعب علينا أن نفهم أننا إذا دافعنا عن أنفسنا نكون أعطينا القيادة للعنف،** لهذا قال ابن آدم لأخيه: "لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلنك"، فلسفة الإنسان كله في هذا الموقف، والأنبياء جميعاً. يقول القرآن أنهم قالوا لنصبرن على ما آذيتمونا، فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين... **من هنا قلت أن الحرب ماتت ولا يمارسها إلا الجهلة والخبثاء الذين يستغلون جهل الجاهلين**". ومن الإجحاف في هذا الميدان أن لا نتذكر موقف الدكتور محمد عمار، المؤسس والقيادي في هيئة التنسيق الوطنية، في العلاقة بين العنف والسياسة في نفس المقام (مقاربات) في 2010 حين قال: " كل من يؤمن أن الحكم يمكن صناعته بالقوة لم يشم رائحة السياسة ولن يشمها أيضا، وعندما تصل بالعسكر إلى الحكم، لن تستطيع الاحتفاظ بالحكم من غير العسكر، وعندها ستصبح أسيرهم وأسير قوتهم، فالحراب كما يقول توينبي "لا تصلح أن نجلس عليها". وهذه الحالة ليست سياسة بل إلغاء للسياسة وتكريس لغيابها لمصلحة العنف. مصطلح سياسة في اللغة مصطلح فني أقرب إلى الجهد العقلي منه إلى الجهد العضلي. لكننا إلى الآن لم نتمكن من صناعة مناخ عقلي يسمح لنا بالمراجعة وإعادة النظر، والتطلع إلى آفاق جديدة في العمل. ما زلنا مسكونين بآلام الماضي وأثمان العنف الذي لم تكن السلطة المتورط الوحيد فيها، وإن تكن قد مارست أسوأه واستغلت الأوضاع لتبطش بالجميع، لكن علينا أن نعترف بأننا لم نتمكن من صناعة مناخ نظيف ينتج السياسة ويقصي العنف والعسكر"[8]

هذه الروح نسمعها في نيسان/أبريل 2011 في كلمة الشيخ معاذ الخطيب في عزاء معضمية الشام: "عندما تخرج الناس تطالب بحقوقها المشروعة تقول: "سلمية، سلمية، وهذا الأمر أيها الأخوة هو وصيتنا إلى الجميع، رجوعا إلى كتاب الله إذ يعلمنا: **"لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك"**... لماذا؟ إني أخاف الله رب العالمين"...". وقد استمرت هذه الأصوات قوية في وجه أصحاب الحنين إلى العنف، ففي 30 تموز/يوليو 2011، أصدر جودت السعيد ومعاذ الخطيب وخالد طيفور وخليل الأسمر وسعيد سلام وسليمان الزبيبي إلخ، بيان أكد على حرمة الدماء والأموال والأعراض وتحريم الإقتتال الداخلي والتأكيد على سلمية الحراك الشعبي وتحريم القتل مهما كانت أسبابه، احترام الجيش السوري وعدم إدخاله طرفا في الأزمة بل اعتباره ضمانة لحلها بشكل سلمي، تأكيد وحدة التراب السوري ووحدة الشعب السوري ورفض الطائفية بكل أشكالها، واعتبار حقوق الإنسان مقدسة. في هذا الوقت، تبنت أهم القوى السياسية والمدنية في الداخل السوري اللاءات الثلاث(لا للعنف، لا للطائفية ولا للتدخل الخارجي) وعهد الكرامة والحقوق.

لم تكن قنوات الحقد المذهبي تدرك معنى فتاويها في الجهاد، ولم يستوعب العديد من المعارضين أن التستر على سياسة التسليح العشوائية تستهدف القيم الثورية الكبرى للحراك المدني في سورية قبل استهدافها للسلطة الدكتاتورية، وبقدرة قادر تحولت السلمية من مبدأ سامٍ إلى تهمة. وصارت اللاءات الثلاث علامة تواطؤ وتخاذل أمام السلطة الدكتاتورية. لقد جرى

---

[8] كنت قد تحدثت بلغة ازدراء نحو كل دعاة العنف، جهاديا أو ثوريا، في محاضرة في مالاكوف، في 2010/01/5، حول الدكتاتورية وتعبيراتها في القرن 21 بالقول: *"العنف هو إله الدكتاتورية المعبود، ولكن وبعكس الآلهة الوثنية التي ترفض قبائل ما قبل التاريخ تقاسمها مع غيرها، تحرص الدكتاتوريات المعاصرة على تسريبه لضحاياها باعتباره الميدان الأمثل لأية مواجهة غير متكافئة مع المجتمع المقيد بأغلالها. وما لم تتوضح التخوم بين وسائل المقاومة المدنية و"جحشنة" اللجوء إلى العنف للخلاص من الدكتاتورية، فإن المقموع لن يلبث أن يكرر حقارات القامع في كل قرية وحارة يظن أنه قد "حررها" من الدكتاتورية". وقد استشهدت يومها بسنوات الدم في تسعينيات الجزائر وتجارب إفريقية عدة حطمت أكثر من بلد إفريقي.*

توظيف أكثر المشاعر عدوانية وغريزية عند الإنسان السوري الذي واجه أهم آلة للقمع السلطوي في المشرق العربي في عملية دفع نحو حرب تقتل مشروع الثورة وتحطم الطموحات المشروعة للمواطن في دولة ديمقراطية مدنية ذات سيادة في وضح النهار.

لقد صمد المجتمع السوري في وجه التوحش السلطوي المنتج بالضرورة لكل تعبيرات الفعل العنفية من الكلامية إلى المسلحة. بل وكذّب قانون نيوتن القائل بأن لكل فعل رد فعل مساو له بالقوة ومعاكس له في الاتجاه. مع إصرار شعبي على القيم العليا للثورة التي ترفض الثأر وتطالب بالعدالة القضائية والاجتماعية وتعتبر المساواة بين السوريين على اختلاف مناهجهم وفرقهم ومللهم ونحلهم أساس جمهورية المواطنة. لكن نزف الجراح اتسع ودور الخارج والإعلام تَضخّم، وتحولت القضية السورية يوما بعد يوم، إلى **استراتيجيات سلطة ونفوذ إقليمي ودولي**. وليس بعيدا عن كل هذا **المال السياسي والتوظيف الإعلامي وتجارة البؤس** التي مارستها أطراف تعيش خارج البلد، أحيانا منذ ثلاثة عقود، جعلتها ترى الدولة كلها سلطة والجيش كله عصابة أو طائفة. وترى فيما يحدث فرصة الثأر والانتقام لهزائم لم يرها الجيل الثائر ولا تشكل مرجعية له. بل وفرصة للحركات التكفيرية غير السورية التي وجدت في سورية أرضا للجهاد ضد "الرافضة والنصيرية والمجوس". هذا العنصر الخارجي الذي اختزل صوت الثورة في شعارات الثورة المضادة وحول واجهتها السياسية المقبولة غربيا وخليجيا إلى رواد لفنادق النجوم الخمسة ومؤتمرات وأروقة شبكات سياسية–مالية–إعلامية... جعل استنساخ المثل الليبي مقبولا عند قطاعات من الرأي العام المنخرط في الحراك، بدعوى تحطيم الدكتاتورية وإنقاذ الثورة. حارما الحركة المدنية الشعبية من الأطر والطاقات الغنية القادرة على تطوير أدائها وإيصال سورية إلى بّر الخلاص من الفساد والاستبداد.

قدمت السلطة السياسية في الأشهر الستة الأولى للحركة الشعبية المدنية أسوأ ما عندها. وحققت في سياستها القمعية العنيفة عملية الانتقال في المجتمع من المواجهة السلمية لعنف السلطة إلى السقوط في مستنقع التسلط السلطوي نفسه. أي الانتقال إلى الأرض التي تتقن الدكتاتورية عليها المواجهة. وقد شكل قرار السلطات الأمنية الإفراج عن قرابة 1400 "جهادي" من سجن صيدنايا في نهاية أيار/مايو 2011، عملية دفع بمسلحين شاركوا في أكثر من حرب في لبنان والكوسوفو وأفغانستان والعراق إلى الميدان، لأن الشارع السوري كان سلميا وكل ادعاءات السلطة بوجود عصابات مسلحة أصبحت تثير الاشمئزاز عند سامعيها.

ويمكن القول أن شهر رمضان في آب 2011 كان شهر الانتقال من الحراك الذاتي إلى الحراك المتأثر بالعالمين الإعلامي والافتراضي الخارجي، ومن عالم السير على وتيرة الحركة الاجتماعية إلى عوالم السير على وتيرة التعبئة الخارجية. وقد تصاعدت بعلاقة جدلية نداءات التدخل الخارجي وتطييف الصراع وعسكرته في وجه لاءات الثورة السلمية الرافضة لهذا الثلاثي. ولا نستغرب صدور بيان في العاشر من آب أغسطس يعبر تماما عن الثورة المضادة التي وضعت 3 نعم بمواجهة اللاءات الثلاثة التي أطلقتها في نيسان/أبريل 2011، نشر على مواقع الإخوان المسلمين والقرضاوي.. بحيث بدأت تتراجع المطالب المحددة للتغيير الديمقراطي المدني أمام شعارات كبيرة في ظاهرها كارثية النتائج في واقعها.. وحدث الانزلاق إلى مواجهات مسلحة غيبت المطالب التي بها ومن أجلها صارت الثورة السورية منارة للشعوب والأمم.

لقد أدركنا مبكرا خطورة هذا الانزلاق. من هنا توجهنا المبكر للجامعة العربية وموافقتنا في هيئة التنسيق الوطنية على حوارات تقريب أطراف المعارضة السياسية في الداخل والخارج. وقد حققنا بعد 38 يوما من الحوار مع المجلس الوطني السوري نصرا كبيرا لقيم انطلاقة الثورة وبرنامجها الأساس في اتفاق لم يكن مثاليا، ولكنه ثبّت نقاط الارتكاز الجامعة لفكرة الدفاع عن الوطن والمواطنة ورفض التدخل الخارجي ونبذ الطائفية واعتبار المقاومة المدنية السبيل الأرقى للوصول إلى الانتقال السلمي للديمقراطية. في هذا المنعطف الهام، برز دور الخارج المتضخم والمؤثر، الذي لم يسمح لهذا الاتفاق

بالعيش أكثر من 12 ساعة. ومن المؤسف، أن برهان غليون قد انسحب بخفة وجبن عن التوقيع على هذا الإتفاق[9]، بل أكثر من ذلك، صمت عن تعبئة الغوغاء والإسلاميين ضده ليتحول إلى جذام يتهرب منه القاصي والداني. بعد ذلك، لم يعد من الغريب أن يمسك الخارج بزمام التعبير السياسي السوري خارج البلاد، مع وعود بالكوريدور الإنساني حينا، ومناطق العزل الجوي والمناطق الآمنة أحيانا أخرى. وبدأت عملية تعويم العسكرة والجيش الحر على قدم وساق، بحيث صار من الصعب على أي طرف سياسي سوري بإمكانياته الذاتية، أن يستجيب لمتطلبات الولوج في حرب تهمش الثورة السلمية وتبعد بالضرورة الكتل البشرية الواسعة عنها. ولشديد الأسف، خاضت نخبة سياسية من سوريي الخارج معركة التسليح والتدويل بحيث اختلط عند الفصائل المسلحة مفهوم الدولة بمفهوم النظام والجيش السوري بالجيش الأسدي أو النصيري (حسب الإيديولوجية) وأزيلت الفروق بين الصراع الإقليمي والدولي على سورية، والصراع بين قوى التغيير المجتمعية والسياسية والمدنية من جهة والدكتاتورية من جهة ثانية. وجرى التطبيع مع قدوم "الجهاديين" زرافات ووحدانا من أكثر من أربعين بلدا.

حاولنا جهدنا وقف تدفق الجهاديين إلى سوريا، وكان هذا الموضوع أهم أسباب القطيعة مع الرئيس التونسي منصف المرزوقي، رفيق ربع قرن من النضال المشترك[10]. الإتحاد الأوربي الذي استقبل وفدا ثلاثيا كان معي فيه لؤي حسين ومنى غانم في بروكسل، استنكر الأرقام التي قدمناها عن عدد الأوربيين المقاتلين في سوريا وقلل من أهمية وخطورة الموضوع... وعندما صرخت بحسرة على إحدى القنوات: "اللي بده يجاهد يجاهد في بيت أبيه... تحضرون ألفا من الشاشان فيأتي ألفين من لبنان، توقفوا عن تدمير سوريا". اتصل بي أكثر من مسئول في الائتلاف يقول: هل تريد بقاء بشار الأسد في السلطة؟

لا بد من التذكير بحقبة التحالف الإخواني–الجهادي السلفي والتي بدأت علنية في 7 نيسان/أبريل 2012 ببيان سلفي إخواني وقعه 107 شخصية من التيارين فيهم القرضاوي والقرني والغنوشي والعودة، ثم بيان حركة الإخوان المسلمين في سوريا في 10 حزيران/يونيو 2013 "توجه دعوتها إلى كل من يؤمن بالله ربا، وبمحمدٍ نبيّا، وبسلف الأمة الصالح نهجا.. إلى الوقوف صفاً واحداً للدفاع عن حمى العقيدة وحياض الوطن" وأن "على كل مسلم على الجغرافيا الإسلامية، أن يحدِّدَ

---

[9] بعكس ما يدعي غليون، كانت الحوارات من أجل اتفاق على وثيقة عمل مشتركة وليس مجرد رسالة مشتركة للأمين العام للجامعة العربية. وكوني كنت أعرف جيدا وضعه المعقد في المجلس الوطني وانسحاب الإخونجية من نقاشات القاهرة قبل شهر، قلت له: "من الأفضل أن تأخذ الاتفاق لإقراره من جماعتك ثم نرسله للعربي في مطلع العام المقبل، بكل الأحوال العربي ذهب في إجازة نهاية العام"، فقال: أنا الرئيس وأنا صاحب القرار، فضحكت وقلت له على بركة الله. من المضحك أن يقول غليون بأنني خرجت على المحطات التلفزيونية للحديث عن الاتفاق في وقت كانت المحطات التلفزيونية الخليجية كلها قد وضعتني على القائمة السوداء. (سجل زميل لنا محضر الجلسة صوتيا بالكامل).

[10] إثر مقالتي "خان العسل" والتي كتبت فيها عن مقاطعتي منصف المرزوقي لأنه سكت عن فتاوى الجهاد القرضاوية الإخوانية كتب لي: عيب. فأجبته: "كنا ننتظر من منصف تصريحا عن وصول مئات الجهاديين من تونس "لقتال الرافضة والنصيرية" والحقيقة كانوا يقتلون المواطنين ويعدمون البنية التحتية ويجعلون النظام مدافعا عن أمن الناس. واليوم نسمع المنصف يتحدث عن الإرهاب بعد مقتل ثمانية جنود توانسة. ماذا نقول؟ لدينا 18 ألف تكفيري من أربعين دولة!! في خان العسل قتل مئتي مواطن مدني غير العساكر... مرسي أطلق النار على نفسه عندما جلس مع عتاة الوهابية والتكفير يرضيهم بفضيلة الجهاد في سوريا والقرضاوي ألقى بمؤلفاته عن التعايش في القمامة، ولا أتمنى لصديق معزته كبيرة أن يقع في أخطائهم.. فعلوها من أجل الإيديولوجية التي يحملونها، أما منصف فسيكتب من يؤرخ أنه فعلها من أجل الكرسي". أجاب منصف: "رفضت التسليح والتدويل–فتحت تونس للاجئين السوريين– بعثت طائرتين في إطار ما أمكن من المساعدة الإنسانية– أدنت أكثر من مرة انخراط التونسيين في المعارك خارج سوريا– منعت قرابة 4500 شاب تونسي من السفر على شبهة إمكانية الذهاب إلى سوريا– تحادثت مع غول وأردوغان لمنع أي شاب تونسي مشتبه فيه من المرور عبر تركيا– ناديت بالحل السياسي وقراري بطرد سفير نظام مجرم لا يقل إجراما عن التكفيريين حق من حقوقي– ناديت كل أطراف المعارضة ومنهم أنت بحثا عن توافق ممكن بينكم. هذا ما فعلت وسأواصل بذل ما أستطيع.".

موقفَه ورايتَه: فإما أن يكون تحت راية الحق والعدل والخير، أو تحت راية الباطل والظلم والشر". وقد وصلت الرسالة لذروتها في ستاد القاهرة في 15 يونيو/حزيران 2013 وإعلان 500 "عالم" إخواني وجهادي سلفي الجهاد في سوريا بحضور الرئيس محمد مرسي العياط.

كم انتظرنا في هذه الحقبة موقفا جريئا لما تبقى من إعلان دمشق وبعض الشخصيات العلمانية التي وضعها الإخونجية واجهة وقتئذ، يرفض تأميم ما يجري في سوريا من قبل الإسلاميين والنتائج الكارثية المترتبة على ذلك... ولكن لقد اسمعت إذ ناديت حيا...

في لحظات التحول هذه، سارت السلطة على نهج القرارات الأحادية الجانب لما أسمته بالإصلاح. فحاورت نفسها في صياغة دستور جديد. وعادت حليمة لعاداتها القديمة فيما أسمته انتخابات"ها". وأصدرت عددا من المراسيم والقرارات التي لم تنفذ منها، على هزالتها وعقمها، شيئا يذكر.

لا يمكن وصف ما حدث بأمانة دون الخوض بصدق وعمق في كلمات ومصطلحات مثل فرق الموت أو الشبيحة، وظيفة الميليشيات وطبيعة التسلح غير الحكومي في سورية، تغييب المشكلات الأساسية التي أنجبت الثورة كالتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتصحر المشروع السياسي للسلطة والاغتيال المنهجي لفرص النضوج المدني السياسي المجتمعي القادر على مواجهة أخطبوط الاستبداد–الفساد في البلاد والأشكال الجديدة للفساد التي ولدت مع التسلح والمال السياسي والتبعية... رسم معالم وإمكانيات الطريق السلمية المحلية من الاعتصام والإضراب العام، إلى العصيان المدني العام القادر على شلّ وسائل الدفاع الأمنية العسكرية للسلطة الدكتاتورية عند القوى المدنية في الداخل. لذا لا يستغرب غياب القدرة عند قطاعات واسعة مشاركة داخل وخارج البلاد على استيعاب الفرق بين السلطة والنظام والدولة. وعدم تلفظ الفئات الأكثر فقرا لكلمات مثل البناء والتنمية والتشغيل وحق العمل والعدالة الاجتماعية. وسهولة الاتهام والقذف والتشهير بقوى ديمقراطية ناضلت عقودا ضد الدكتاتورية.

لقد سقط العديد من الشعبويين في وهم "الجهادي السوري جميل مهما فعل"، فلم يعملوا على إعادة البوصلة الثورية لمكانها والتأكيد على أهداف رئيسية ومهمات غير منجزة عوضا عن تمزيق الجبهة الداخلية للثوار. كذلك جرى الاستخفاف بوسائل حماية السلم الأهلي في الأوضاع الثورية وكأن لدى السوريين كروموزومات مضادة للصراعات الأهلية المسلحة. وقد تعززت عند أوساط سياسية ليبرالية ودينية في الخارج حالة عدمية وطنية (خاصة في التفاوض على الجولان والتدخل العسكري الخارجي) فقدمت للرأي العام العربي صورة جد سلبية عن المعارضة التي لا تميز بين الاستقلال والتبعية في القرار السياسي. وزاد الخطاب الداعي لدعم العسكرة والتدخل الخارجي العسكري في إضعاف وعي وقدرة الثوار على فك الارتباط مع آليات قتل الثورة. ولا شك بأن المسؤولية تشمل القيادة السياسية التي فرضت ممثلة للمعارضة، والقيادة "السيادية" في السلطة التي أعطت القيادة الفعلية للأجهزة الأمنية حتى في قيادة العمليات العسكرية. الغموض السائد المتعمد حول معنى ومبنى الحماية الدولية، قراءة أشكال الكوريدور الإنساني المعروفة بشكل مراهق، سهولة التعامل في بروباغندا المعارضة مع الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وتبعاته، تجميل وزخرفة تدخل "الناتو" في الكوسوفو وليبيا في طمس متعمد لتدخلاته منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي، اعتبار العقوبات على سوريا، دولة وشعبا، وسيلة عليا للتخلص من الدكتاتورية. وأخيرا وليس آخرا، الوضع المأساوي لضحايا القمع والتوحش الأمني–العسكري الذي جعل الكثير منهم أسرى للأطراف التي تساعدهم على البقاء على قيد الحياة.

يمكن الإضافة أيضا، أن أنصار المعارضة المسلحة في فشلهم الذريع في 1- في جعل السياسي قائدا للعسكري 2- في تحرير فصائلهم من أحادية المذهب والخطاب الإسلاموي 3- في توحيد الرؤية والعمل والاستراتيجيات. قدموا أسوأ مثل لمن يظن بأن العنف وسيلة خلاص.

لم يكن الخوف المركزي على الصورة الذاتية، تنظيمية أو شخصية، حاضرا بقدر ما كان الخوف من عملية التهديم المنهجي، بوعي أو بغير وعي، للأخلاق الثورية والقيم الكبيرة التي تحملها الثورة يتصدر كل منعطف. **لقد ترسخت لدينا القناعة مبكرا بأن من الضروري توضيح التخوم بين المشروع المدني الديمقراطي السلمي وأي شكل من أشكال الصراع المسلح والتعبئة الطائفية والتبعية السياسية والمالية. لذا** لم ولن نتوقف عن الحديث في مخاطر إلغاء الفروق بين الثورة والحرب، بين وسائل وخطاب الثوار والسلطة، بين الانتماء لمستقبل سورية الديمقراطي وحمل إرث الحقبة التسلطية.. فما أسهل أن تتحول الثورة إلى حرب داخلية وحرب إقليمية تعني إعطاء السلطة الأمنية، التي أوغلت في جرائم ضد الإنسانية، بالون أكسجين يطيل عمرها، وتعيد انتساب ثلاثية "المدينة والأقليات والمدنية" للحراك الثوري إلى المربع الأول. كان الديمقراطيون يعيشون تحت مطرقة "إضعاف الشعور القومي" في محاكمات السلطة الصورية، فأتانا سندان "إضعاف الشعور الثوري" في كل مرة ننطق فيها برأي أو نقد أو نتحدث فيها عن نقاط القوة والضعف في مناهضة الدكتاتورية بالوسائل المسلحة.

أحد الذين شاركوا في جملة المؤسسات التي أوصلتنا إلى المآل الحالي، كتب مؤخرا "براءة ذمة" مما جرى متابعا دوره في الهيئة السياسية للإئتلاف في ازدواجية تثير الشفقة:

"لقد حملت العَسكرة تحوُّلًا في أهداف الثورة وطبيعتها، بداية من إضعاف السياسي لصالح العسكري، وإنهاء الجانب الشعبي، السلمي واستبداله بالقتال والرهان عليه، وصولًا إلى إزاحة فصائل الجيش الحر بتنوعها، وتسويد القوى الإسلامية براياتها المختلفة التي اعتبرت الديمقراطية كفرًا فحذفتها من الرايات والخطابات، ومارست بديلًا ظلاميًا، مقننًا بطبيعة المدارس الفقهية واختلافاتها، حتى جماعة الإخوان المسلمين لم تتقدّم كثيرًا في خطها، ولم تنجح في تجسيد أسس وثيقة العهد التي أقرتها، وكأنها استكانت لتلك التطورات الإسلاموية، أو وجدت فيها تناغمًا مع أصولها، ومعتقداتها الأساسية، وبما ينسجم وتركيب معظم أعضائها، وأدّى هذا التحول إلى تشويه صورة الثورة لدى قطاعات واسعة من حواضنها الشعبية التي راحت تنفضّ عنها، أو تصاب باليأس، وتجلى ذلك في عدد من الفئات الاجتماعية التي لم تقتصر على "الأقليات الدينية والمذهبية" فقط، بل في عموم القطاعات، خاصة في المدن، كذلك الأمر على صعيد التأييد الشعبي العربي لها، والرأي العالمي الذي منحها التأييد أشهرها الأولى، بل إن الأطراف الدولية التي اصطفّت مع الثورة، وشكّلت ما يعرف بأصدقاء الشعب السوري، راح كثير منها يوظّف تحولات الثورة، وأسلمتها إلى سبب لمواقف سلبية، وذريعة لإيقاف الدعم متعدد الأشكال." (عقاب يحيي، معوقات عودة الديمقراطية إلى الثورة، 19 أيار/مايو 2018)...

ألا يدرك كاتب هذه الأسطر أن مجرد بقائه في الهياكل التي أوصلتنا إلى هذا الوضع، يفقد نقده الذاتي أي معنى أو مبنى؟

أعطت العسكرة لأصحاب نظريات "الجهاد العالمي" أو "العنف الثوري" الصدارة محولة مئات آلاف المواطنين السلميين الذين انخرطوا في الحراك المدني السلمي إلى نازحين ولاجئين ومعتقلين وضحايا. في المناطق ذات الأغلبية الكردية،

تحولت وحدات حماية الشعب بخبرات 40 عاما من القتال ضد الجيش التركي إلى القوة العسكرية الوحيدة في الشمال الشرقي وعفرين، وقد سعينا المستطاع لكي لا تعيد إنتاج تجارب الحزب الواحد والفصيل القائد، خاصة في فترة استهداف داعش للمناطق الكردية في حرب شوفينية ضد الكورد بلباس ظلامي ديني. وقفنا ضد تجنيد الأطفال واعتقال شخصيات مدنية وسياسية، ودفعنا باتجاه تشكيل "هيئة كردية عليا" تجمع مختلف التنظيمات الكردية في برنامج مدني ديمقراطي وقيام جبهة وطنية ديمقراطية علمانية لعموم سوريا. إلا أن القوات الأمريكية، التي تنظر للمنطقة من ثقب مصالحها الخاصة، لم يكن يعنيها بحال شكل أو مضمون أو ممارسات الإدارة الذاتية. ومنذ الطلب الذي قدمه لي روبرت فورد للإفراج عن 24 معتقل سياسي قبيل تركه منصبه، لم يتطرق مسئول أمريكي واحد لأي موضوع يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في شرقي الفرات. كان همّ الأمريكي عودة أسماء معروفة من قيادة وحدات حماية الشعب إلى قنديل للحديث مع الأتراك عن فك ارتباط "قوات سوريا الديمقراطية" عن قيادة حزب العمال الكردستاني ورهن القرار الكردي بالسياسة الأمريكية قدر المستطاع. أما قيادة حركة المجتمع الديمقراطي (تف–دم) فتقوقعت في معركة تسجيل نقاط للتاريخ بإعلان الفدرالية على نهج "القائد أوجلان"، من جانب واحد في مهرجان "شعبي" على الطريقة البعثية. لم يكن هذا الإعلان كارثة على القضيتين السورية والكردية، بل ابتعاد عملي عن كل التيارات الديمقراطية العلمانية السورية التي سعت المستطاع لتخفيف عواقب العسكرة وعقابيل تفوق العسكري على السياسي والمدني وضرورة نضال مختلف المكونات القومية في البلاد من أجل سوريا ديمقراطية موحدة.

لا يوجد في التاريخ المعاصر حالة واحدة لاستشراس العنف أعطت نظاما ديمقراطيا.. وليس لدينا حالة واحدة لانتصار عسكري في أوضاع مشابهة لم تحمل فيروسات التطيف والتطرف والانتقام والاستئصال والثأر. لقد حذرنا ومازلنا نحذر من تداعيات العنف على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي والوحدة السورية. فمن الواضح للعيان أن مشروع العنف السياسي لا يشكل تعبيرا عن حالة طبقية أو مطالب قومية أو طموحات ديمقراطية. العنف السياسي في سورية كان دفعا مدروسا ومتعمدا للحراك الاجتماعي نحو المذهبية والطائفية والتطرف باعتبارها الحاضن الأول للموت والقتل والثأر.

2- الطاعون المذهبي

أية عملية لتدنيس الوعي بتشويه طبيعة نضال اجتماعي أو سياسي أو مدني، وزحلقتها إلى قراءة مذهبية للتاريخ والعالم والحياة والمستقبل، لا يمكن أن تشكل مواجهة لنظم الحكم غير الديمقراطية إلا بالمعنى العسكري البحت، في احتقار واضح ليس فقط لقوانين الحرب وقواعد حماية الأشخاص التي بنتها البشرية حجرا حجرا من ما قبل رسالة السيد المسيح مرورا بالثقافة العربية الإسلامية والنهضة الغربية وانتهاء بما تم التعارف عليه كقانون دولي إنساني ومنظومة حماية لحقوق الإنسان. وإنما أيضا للعقل والإنسان وحالات الإختلاف الطبيعية بين البشر. والنتيجة الكارثية لكل هذا، ضمان استمرار وإعادة انتاج الدكتاتورية بأبشع أشكالها.

"الخطاب- الصراع" المذهبي، باختصار شديد، هو **سلاح دمار شامل للمجتمعات والدول،** قبل أن يكون مواجهة بين معارضة ذات برنامج سياسي ونظام حكم مستبد. كونه باختصار يقوم على تصنيف عنصري-مذهبي بين مكونات المجتمع الواحد ويعتمد مقاربة كلانية: كل الرافضة كفرة، كل النصيريين أعداء، كل النواصب أعداء لعلي وآل البيت، كل الإباضيين خوارج، كل الموحدين الدروز خارجين عن الإسلام، كل المخالفين لنا صحوات ومنافقين، كل من لا يبايعني فهو عدو لله... **تشكل الشمولية المقدسة المرجعية دون شك، مشروعا متكاملا للدمار الذاتي والظلامية الوجودية.**

تشكل حالة التكفير المذهبي أعلى أشكال الاستلاب alienation الفردي والجماعي في المجتمعات الإسلامية. استلاب نفسي وإيديولوجي وسياسي واجتماعي. يبدأ هذا الاستلاب بالقطيعة مع من يعتبرهم البيئة الحاضنة الطبيعية (أنذر عشيرتك الأقربين). وعندما يجد المستلب رفضا أو مقاومة في الأسرة والعشيرة والمدرسة والعمل. لا يمتنع عن اعتبار أقرب الناس إليه من الرافضين لدعوته عدوا. الأمر الذي يترجم في حالات كثيرة بسرقة ماله أو أوراقه الشخصية لتوظيفها في مهمته "المقدسة". لنقرأ ما كتب منذر الزعبي المعروف بـ"أبو غادة الزعبي"، الذي قدم إلى سوريا من مدينة الخفجي السعودية عام 2012 تاركًا عمله في شركة "أرامكو"، على تويتر: "عندما عرف الجراح الشامي ابن مدينة إدلب حقيقة التوحيد، وأدرك أن فعل الساحر ردة عن دين الله، ابتدأ بالأقربين (والده) فقتله قُربةً لله، ولاءً وبراءً".

رسم صورة الشيطان في الآخر شرط واجب الوجوب لاستباحة حق الحياة وممارسة العنف الأعمى وصولا للتوحش. ويتطلب الوصول إلى هذه الدرجة من القدرة على القتل شعورا يقينيا **في الحق في الكراهية والحقد للآخر.** وكلما ازداد هذا الحقد تجسد في كتلة شمولية تتجاوز مجرد قتل الشخص إلى الرغبة في قتل كل من يشبهه مذهبيا لضرورة غياب أي فارق بين المنتمين لمذهب واحد كأساس لمذهبية الصراع. وليس غريبا أن يتجاوز ذلك إلى كل ما هو مادي ليشمل البيت الذي يعيش فيه والكهرباء التي تضيء البيت ومصنع الكونسروة الذي يشتري منه الغذاء...

لا يمكن للكراهية أن تترجم في عنف أعمى دون خلق حالة تعبئة عاطفية وانفعالية تستغل حالة الاستلاب الذهني التي تخرج صاحبها من القدرة على المحاكمة العقلية. وفي التجربة السورية شارك الإخوان المسلمون والقرضاوي ومدرسته والدعاة السلفيين والسلفية الجهادية في خلق هذه الحالة التي استنفرت، في ثلاثة أعوام، أضعاف ما استنفرت القضية

الأفغانية من مقاتلين أجانب. وكون كل استنفار في اتجاه يفتح الباب لتعبئة مقابلة، انبعث أحفاد "أبو الفضل العباس" مدافعين عن العتبات المقدسة، وجاء من فاتهم "شرف الشهادة" في ديارهم أو في مواجهة الإسرائيلي يستدركون الأمر في بلاد الشام.

كان موقف تيارنا واضحا من التصعيد المذهبي "الجهادي"، وللعلم، لم يكن ما يسمى "محور المقاومة" يومئذ قد تشكل، ولم يكن هناك تدخل روسي أو تركي مباشر بعد... وكانت احتمالات حل سياسي يحقق الحد الأدنى من مطالب الناس بدولة دستورية ديمقراطية تضمن حقوق المواطنة ومشاركة مختلف المكونات، مطالب عملية قابلة للتحقق. إلا أن أصواتا نشاز كانت تحارب بوضوح وغباء أي حديث عن التفاوض أو الحوار، وتعتقد أن النصر العسكري قاب قوسين أو أدنى. هذه الأصوات نالت كل الدعم ممن سمي "أصدقاء الشعب السوري"، دول علمانية غربية تغمض العين عن العنف والمذهبة، ودول إقليمية لا هم لها سوى تقزيم سوريا الغد إلى مجتمعات تبحث عن القوت والبقاء على قيد الحياة.

لقد تنبهنا في وقت جد مبكر للطاعون المذهبي. وفي الحلقات الماركسية في السبعينيات، نظمنا أكثر من حلقة دراسية قدمت أحداها نقدا لمنظمة العمل الشيوعي اللبنانية وأطروحتها حول الطبقة–الطائفة. وكان لقطاع هام من المعارضة السورية، الناصريون بقيادة جمال الأتاسي ورابطة العمل الشيوعي وبوعلي ياسين وسعد الله ونوس وحسين العودات وياسين الحافظ موقفا صارما من التلاعب بالورقة الطائفية في النضال الفكري والسياسي. لقد بدأ الاضطراب والتشوش عند البعض بعد سقوط الشاه، وإعطاء الخميني للثورة والدولة والدستور طابعا مذهبيا. واستمر عبر صعود ظاهرة "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين" في سورية وإخراجها "فتاوى التكفير ضد النصيرية" من قمامة ابن تيمية. كانت تجربة العنف الإخواني كافية لإدراك خطر مذهبة الصراع، ولم يبق في معسكر الإخوان وحزب البعث العراقي بعد 1982، سوى عدد قليل من قدماء اليساريين. وبعد عشرين عاما، ومع انطلاقة ربيع دمشق، كانت القطيعة مع الخطاب المذهبي واضحة المعالم في صفوف مختلف القوى السياسية المعارضة، بل تعهّد الإخوان المسلمون في اجتماع لندن 2002، بتقديم نقد ذاتي عن تجربة الطليعة المقاتلة.

أطلقتُ في نهاية نيسان/أبريل 2011 ما صار يعرف باللاءات الثلاث (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي) من على قناة إخوانية (الحوار)، وكتبت في "الموند ديبلوماتيك" في عدد أول تموز/يوليو 2011 مقالة "الربيع السوري والثورة المضادة". وقد تبنت هيئة التنسيق الوطنية اللاءات الثلاث شعارا لمؤتمرها التأسيسي... صفرات الإنذار التي أطلقناها تم إعلان الحرب عليها، ليس فقط من العراعرة بشكل لا أخلاقي قذر، ولكن أيضا من بعض "الديمقراطيين" الذين اعتبروها "أفضل خدمة للنظام"؟

بعد تشكيل أولى الفصائل السلفية الجهادية في سوريا، كان الخطاب المذهبي في صفوفها واضحا وفاقعا. ومنذ البيانات الأولى كانت "حركة أحرار الشام" تكتب على الجدران بصفاقة: "النصارى عبيروت والنصيرية عالتابوت" وتضع الجيش والشبيحة والأمن في معسكر واحد تسميه "الميليشيات الشيعية" في بياناتها، الأمر الذي لم يرفع عن موقع الحركة الالكتروني حتى نهاية 2015 ومشاركتها في مؤتمر الرياض1، أما أغنية جبهة النصرة "بالذبح جيناكم" التي تسرح في معسكرات تدريب هيئة تحرير الشام وحراس الدين والجيش الإسلامي التركستاني إلخ حتى اليوم. أو الأحكام "الشرعية" لداعش وجند الأقصى؟؟ المزاودة في الخطاب المذهبي صارت عملة رائجة، وأقبح ما فيها، البحث عن سافرة "ليبرالية" أو

"يساري" مسيحي للإشادة بخصائل "جبهة النصرة" واستبسالها في قتال النظام. لم يكن غريبا على مجموعة لندن الإخوانية تبني هذا الخطاب المذهبي، أو أن يستأسد سماسرة من الدرجة الثالثة في الدفاع عن التكفيريين، أما أن يقول جورج صبرا: "لقد دافعنا عن جبهة النصرة أكثر مما دافعت عن نفسها؟" فقد شكل هذا الموقف هزة لكل من كان يعتقد بصدقية حزب الشعب الديمقراطي وإعلان دمشق؟

كيف يمكن لعزمي بشارة ومن يدعّي معه بأن "حصار" قطر عقوبة لدعمها الثورات العربية أن يقتطع من الوقائع عمليات التعويم والتطبيع والتجميل مع الخطاب المذهبي التكفيري الذي قدمته قناة الجزيرة وأخواتها، والمقابلات التمجيدية بالفاتح (أبو محمد الجولاني) الذي قدّم في حلة "المخلص" للشعب السوري؟ هذه العمليات ذات المفعول القاتل لكل فكرة تحررية، والتي ارتدت أمام ناظريها مباشرة، ليس على الحكومة السورية، بل على فصائل معتدلة ومنظمات مدنية مقاومة تم تصفيتها أمام مرآى العالم على أيدي التكفيريين سواء من قبل النصرة أو داعش أو شبيهاتهما.

كيف يمكن للمواطن السوري أن ينسى يوسف القرضاوي وهيثم المالح في ذكرى الثورة الثالثة على قناة صفا تحت شعار "الدم السني واحد" يطالبان بإعلان الجهاد في سوريا لكل مسلم قادر من أنحاء العالم الإسلامي؟ أو كلمة جورج صبرا في المؤتمر الإسلامي السوري بعد ثلاثة أعوام؟ أو مطالبة أحد شيوخ "إعلان دمشق" باستمرار القتال لأن "الشجاعة صبر ساعة" ؟ ما هي علاقة هذا المشاهد بقيامة الشبيبة السورية المدنية من أجل الحرية والكرامة في 18 آذار 2011؟

أرسل لي أحد الأصدقاء مقطعا من الفيسبوك لعضوة في الائتلاف الوطني السوري لم أكن قد سمعت باسمها من قبل. مقطع يعبر ويترجم ما يقوله الوابلي بشكل ممتاز. فقد كتبت لميا نحاس:
"كلما ازدادت الأقليات غطرسة بسورية زاد يقيني بأن لا بد من محرقة تلغيهم من الوجود وأترحم على هتلر الذي أحرق يهود عصره والسلطان عبد الحميد الذي أباد الأرمن وبطل العرب صدام حسين الرجل في زمن لم يكن فيه رجال ولم نجد بعده رجال. علينا إلغاء مقولة مقولة بلاد الشام هي بلاد التعددية الإثنية والدينية والمذهبية. بلاد الشام هي بلاد التعددية الثقافية. وأجمعت كل الثقافات على أن الأقليات هم شر لا بد من التخلص منه وتطهير بلاد الشام منهم وندعو الله أن يمكن ثوارنا من القضاء على كل الأنجاس من الأكراد إلى العلوية والنصيرية. سنية وأفتخر بعروبتي"أ.هـ
اليوم أثبتت الوقائع ماقلناه، بأن أهم ضحايا التطرف المذهبي هم أبناء المذهب الذي يدعي التكفيري الدفاع عنه. وأول ضحايا أبناء المذهب المختطف هم العناصر الأكثر تنورا ووعيا وإنسانية فيه. فالجهادي التكفيري يعتبر نفسه الممثل الشرعي والوحيد لله والمذهب والقوم. ويعتبر مبايعته معيارا لإخلاص أبناء المذهب له. إنه لا يضحي بالتمثيل السياسي لقطاعات سياسية واسعة في النضالات المدنية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل يخلق حالة فوبيا عامة من أية سيطرة سياسية للمذهب الذي يمثله.
بعض القوم يهمس في آذاننا: "يا إلهي كيف سقطنا هذه السقطات"؟ إلا أن من قال: "كل سلاح مقدس" و"جبهة النصرة تقوم بعمل كبير" لم يمتلك الجرأة على تقديم نقد ذاتي لما قال وفعل... فكيف يمكن للمواطن البسيط أن يثق بهؤلاء كطليعة ديمقراطية؟

في مقابلة مع رياض الترك أجراها محمد علي الأتاسي بعد خروجه من سوريا[11]أقر الترك في نقده الذاتي بأن "الأسس التي بنيت عليها سياسات ورهانات وتحالفات المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية فشلت في تحقيق أهدافها في التغيير الوطني الديمقراطي؟"

وعندما وجه له السؤال: "أين يكمن الخطأ ؟" أجاب:

" الخطأ الرئيسي كان الاستعجال في تحقيق وحدة القوى وتشكيل المجلس الوطني بناء على اتفاق بين عدة أطراف سياسية، على رأسها إعلان دمشق والإخوان المسلمون، من دون وضع شروط على الأطراف المشاركة، في حال أخلوا ببنود الاتفاق، تسمح بالانسحاب أو تمنع هذا الخلل. في البداية كان الاتفاق أن يتشكل المجلس الوطني في هيئته القيادية من سبع جهات سياسية، يتمثل كل منها على قدم المساواة بأربعة مندوبين، بحيث يكون المجموع العام 28 عضوا. ولكن سرعان ما أتت أطراف أخرى كالعشائر مطالبة أيضا بأن تتمثل سياسيا في المجلس، وبعد دخولها تبين أنها تدين عمليا بالولاء إلى جماعة الإخوان المسلمين. في النتيجة سربت جماعة الإخوان المسلمين إلى جانبها عدة جهات تحمل صفة سياسية اعتبارية مستقلة عن الإخوان، لكن ممثليها هم عمليا أعضاء في الإخوان المسلمين. وفي هذا المعنى كنا أمام 28 ممثلا وأصبحنا أمام 52 ممثلا يدين جزء مهم منهم بالولاء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

*الخطأ الثاني كان استسهال مقولة الدفاع عن النفس في وجه عنف وبربرية النظام، من دون أي رقابة أو تنظيم أو تخطيط محكم. نحن من جهتنا في الحزب وفي إعلان دمشق لم ننخرط في أي عمل مسلح، ولم نرتبط بأي جهة أجنبية، لكن غيرنا انخرط منذ البداية في العمل المسلح، وكانت له امتدادات إقليمية ودولية. وبالتالي تقدم الكثيرون إلى الساحة تحت مسميات إسلامية، **وتمت شيئا فشيئا عسكرة الثورة ومن ثم أسلمتها** لصالح أجندات العديد من الدول الإقليمية الراعية للتنظيمات الإسلامية المسلحة، وهذا بدوره أدى في النهاية إلى الانحراف عن توجهات الثورة الأساسية وإلى نوع من الوصاية الدولية على مؤسسات المعارضة.*

الخطأ الثالث كان الحلم والتمني لدى بعض القوى السياسية المعارضة في أن تنال الثورة دعما غربيا في مواجهة النظام وهذا لم يتحقق وكان في النهاية معاكسا لمصالح الثورة".

حبذا لو أضاف "ابن العم"، للأمانة والإنصاف: "وأننا ساهمنا في حملات التطبيع مع فكرة التدخل الخارجي وشاركنا في الحرب على كل من انتقد خيارنا السياسي ووقف بوجه العسكرة والأسلمة والمذهبة والتدخل الخارجي واعتبرناهم عملاء للنظام السوري؟؟؟"

[11] أنظر: القدس العربي 2018/09/3.

3- في الحقد السياسي

ثمة أسئلة بسيطة لا تحتاج إلى عبقريات سياسية لم نتوقف عن طرحها على رفاق النضال الديمقراطي الذين ساروا في المشروع الغربي التركي الخليجي تحت يافطة "أصدقاء الشعب السوري" ولم نجد إجابة عليها إلا في التحليل النفسي لشخصية الضحية المضطربة التي تسعى لمعالجة الفشل السياسي بالحقد السياسي، محولة هذا الحقد إلى بوصلة وبرنامج. ولعل من المفيد التذكير ببعضها للمرة الأخيرة:

كيف يمكن لشخصيات سياسية معارضة، خاضت في الشأن العام منذ ثلاثة عقود على الأقل، أن تتصور بأن "عسكرة الثورة" يمكن أن تكون جسرا لبناء البديل الديمقراطي وأن الطابع الجهادي التكفيري لأهم الفصائل في الميدان "يمكن توظيفه ثم التخلص منه بعد سقوط النظام"؟

كيف يمكن التسليم بأن بعض السياسيين والعسكريين، الذين شاركوا تجمع المصالح الحاكم في نهب وإفساد البلاد والفتك بالإقتصاد وقمع العباد، قد تحولوا مقابل حفنة دولارات قطرية إلى مدافعين أشاوس عن الديمقراطية؟ كيف يمكن إغماض العين عن تحوّل من تعود التطبيل وشارك في تكريس عبادة الفرد وخلق القائد الملهم الفذ صاحب التوجيهات السامية والقرارات التاريخية إلى مزمّر في الجبهة المقابلة مع كل التسطيح السياسي والخطاب الديماغوجي الذي حملته في جعبتها من معسكر إلى آخر؟

كيف يمكن لمن حذر في تحليلاته وكتاباته من السقوط في وهم أن الأمريكي يمكن أن يكون حليفا في مشروع التغيير الديمقراطي في البلدان العربية، أن يصبح الغطاء غير الإسلامي للمشروع الغربي؟ وأن يكتشف بقدرة قادر أن *"هناك حالة من تقاطع المصالح في توجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الأسد، وتحديداً بين مصالح أميركية وفرنسية ومصالح الشعب السوري... الأميركيون والفرنسيون يريدون إثبات حضورهم في المشهد وعدم السماح للروس ولدكتاتور صغير كبشار بتحديهم، وحريصون على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الشعب السوري في المستقبل حتى لا يتعرضوا للنقد من قبل الرأي العام العالمي عندما يسألهم لماذا صمتم أمام مجزرة حقيقية ولم تفعلوا شيئاً؟"*[12]

لا أتحدث هنا، عن حديثي التمويل والإرتزاق، من مرتزقة الدرجة الثالثة كالغادري والعبدة ورمضان وزيادة إلخ، بل عن مناضلين عاش أقلهم 15 سنة في معتقلات الدكتاتورية أو الهجرة القسرية عن البلاد. وتحدثوا عن الديمقراطية قبل البيريسترويكا وربيع براغ بعقدين من الزمن، وعاشوا التجربة المرّة للطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين التي أهدت حافظ الأسد البقاء عقدين من الزمن في السلطة[13].

---

[12] غليون «يتحرر»: النفاق مرتدياً عباءة «النقد»، أحمد الرز، نشرة قاسيون، 2018/12/31.

[13] في اجتماع للقيادة العسكرية بعد مجزرة حماه حاول بعض الضباط الحديث عن الثورة والقائد الفذ وخطاب المديح التقليدي، فأوقفه الأسد قائلا: هذا العلاك ليس وقته، نحن في الحكم لأن البديل كان أسوأ منا.

شكّل احتلال العراق في 2003 أول وأهم اختبار للقوى الديمقراطية شرقي المتوسط في هذا القرن. ولعله الزلزال الذي أخرج ما في عمق الأرض من تراكمات ورواسب ومخلفات مكتومة ومكمومة.

كنا نعيش في مسلمة بسيطة تقول بأن التغيير الديمقراطي لا يمكن إلا أن يكون "من تحت" ومن "الداخل"... فإذا بالمحافظين الجدد ينجحون في شراء فريق من السياسيين يروج لفكرة التغيير من فوق ومن الخارج... لم يخرج هذا الفريق عمليا من الوسط العراقي وبقي هامشيا خارج العراق.

في سوريا، جاء الصوت النشاز الأول من الليبرالي رياض سيف الذي اعتبر، من وراء القضبان، ما جرى إيجابيا ومفيدا للشعب العراقي، بعد ذلك كانت فكرة رياض الترك عن "الصفر الاستعماري"(الأميركان نقلوا المجتمع العراقي من الناقص إلى الصفر، النهار 28 أيلول 2003) التي زعزعت الثقة بين مكونات المعارضة الديمقراطية. واحتاج الأمر لحكمة كبيرة من الفقيد حسين العودات وعبد العزيز الخير وشخصيات أخرى من أجل إبقاء فكرة تجمع ديمقراطي سوري موحد قابلة للتحقق. وكان التوصل إلى صيغة إعلان دمشق، صيغة توفيقية اضطرارية اعتمدت الحديث فيما يجري التوافق عليه وتعليق ما يجري الخلاف حوله. وقد حضر الفقيد حسين إلى عمان في آب 2005 وجرى النقاش حول هذه لفكرة ليوم كامل. وطلب مني بمجرد صدور الإعلان، إعلان تأييد غير مشروط له في أوساطنا وتحالفاتنا. إلا أن هذه المبادرة الأولى في تاريخ سوريا لاجتماع أوسع طيف للمعارضة في هيكل واحد كانت بالنسبة للبعض، ورقة اعتماد بوجود قوة ديمقراطية شعبية قادرة على ضمان بديل مقبول غربيا للنظام السوري. الأمر الذي تكشف تباعا عبر مدّ الرياضين (سيف والترك) جسور ثقة مع الجانب الأمريكي. وفي يوم الاستقلال الأمريكي في 2006، كانت اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس طرفا منظما أساسيا لمظاهرة أمام السفارة الأمريكية، ضد السجون السرية والقوائم السوداء وغوانتانامو، شارك "الرياضين" في احتفالية نظمتها السفارة الأمريكية في دمشق. وكان عقد مؤتمر إعلان دمشق في 2007 تأريخا لأول انقسام واضح في المعارضة فانسحب حزب الاتحاد الاشتراكي العربي وهيثم مناع وناصر الغزالي وماجد حبو وعدة شخصيات وطنية من الإعلان، وتابع عبد العزيز الخير وحسين العودات وفايز ساره النضال في صفوفه، مع إبراز خلافهم مع هذا التوجه في مقالات نشرت وقتها في "السفير" اللبنانية ومنابر أخرى، حتى اجتماع حلبون وولادة هيئة التنسيق الوطنية في 2011.

للتاريخ، لم تشكل هذه الإنسحابات هزة كبيرة، بقدر ما كانت الضربة سابقة لذلك، من إعلان دمشق بيروت– بيروت دمشق في 12 أيار 2006 وإعلان جبهة الخلاص الوطني التي شكلها عبد الحليم خدام والإخوان المسلمين ثانيا. الأولى خلقت حالة انعدام ثقة بين مكونات إعلان دمشق وأهدافه الحقيقية في وضع استثمرته السلطة الأمنية بشن أول حملة اعتقالات بعد اعتقالات ربيع دمشق في 2001، والثانية زعزعت الثقة بالتحالف مع الإخوان وأعطت مجموعة العبدة مكانة تفضيلية عند الرياضين بل وجرى الاعتماد عليها في أول تمويل مباشر للخارجية الأمريكية لمجموعة العبدة في تلفزيون بردى.

استمر برهان غليون في إعلان دمشق وبعلاقة جيدة مع الرياضين، إلا أنه أوضح في أكثر من مقالة له، بشكل غير مباشر أنه لا يقاسمهما الرهان الأمريكي. فإثر حوار مع صحيفة «نيويورك تايمز» (مترجم على موقع «الرأي» في 23 آذار2005) أعلن رياض الترك: "أنا على يقين بأن الشرق الأوسط جاهز للسير في الطريق نحو الديموقراطية. نحن

جاهزون للتخلص من الديكتاتورية. نحن نتفق مع الأميركان في ذلك". كان رد هيثم مناع بمقالتين، الأولى تناولت مشروع جبهة الخلاص والثانية الديمقراطية والتحالفات. ولعل العنوان الذي اختاره مناع يلخص المقالتين "من يعوّل على من؟؟". في حين كتب برهان غليون للجزيرة نت مقالة في 2006 بعنوان "مصلحة أمريكا في تغيير النظم السياسية في الشرق الأوسط": "ينبغي في نظري التحذير من وهمين كبيرين ارتبطا عند الرأي العام العربي بدخول الأميركيين القوي للساحة الشرق أوسطية منذ احتلال العراق، الوهم الأول أن الولايات المتحدة تنوي تغيير الأنظمة الراهنة لصالح أنظمة ديمقراطية، مما يعني أن مثل هذا التغيير يتماشى مع مصالحها الرئيسية. والوهم الثاني هو الاعتقاد أن الولايات المتحدة قادرة، إذا وجدت النية والإرادة، على تحقيق مثل هذا الهدف".

بعدها بأشهر، كتب غليون في 2006/10/29، مداخلة أكثر تشاؤما وسوداوية للمنتدى الدولي للمجتمع المدني حول الديمقراطية في الدوحة:

ليس التحول نحو الديمقراطية هو السمة الأبرز في تطور الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، ولا احتمال ولادة ربيع ديمقراطي عربي، كما أشيع بعد تنظيم بعض الانتخابات التشريعية التعددية، هنا وهناك، في السنين الثلاث الماضية، وإنما العكس تماما. إن الطابع الأبرز للحقبة التي نعيشها الآن هو بالأحرى إجهاض عملية الحمل الديمقراطي وإجهاض الدفع الذي حصل في سبيل الديمقراطية منذ بداية هذه الألفية الثالثة، ونجاح النظم التسلطية في المنطقة في امتصاص الضغوط الداخلية والخارجية التي هيأت لهذا الدفع الديمقراطي الوليد وغذته.

مضيفا في تحديد المسئوليات والسياسات: *"ليس من المبالغة القول إن مشاريع الإصلاح الديمقراطي التي قاتلت من أجلها قوى عربية فتية ببسالة، ودفعت تضحيات كبيرة لتاكيد فكرتها، في وجه نظم أمنية قاسية، كانت ضحية السياسات الخرقاء التي اتبعت في السنوات الخمس الاخيرة، سواء أكان ذلك على مستوى العلاقات الدولية، مع توسيع دائرة الحرب على الإرهاب، ومن ورائه على الإسلام والعروبة، أو على مستوى العلاقات الإقليمية، مع ترك الحكومات القومية الاسرائيلية المتطرفة تقضي على حلم الفلسطينيين، وتدمر شروط حياتهم، وتجعل من الاغتيال اليومي لقادتهم سياسة رسمية. والأمر نفسه ينطبق على دفع العراق نحو الحرب الأهلية، وإطلاق يد الجيش الاسرائيلي في لبنان للرد على عملية عكسرية محدودة أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين. ثم أخيرا، على مستوى كل بلد شرق أوسطي، مع تعاون الدول الصناعية مع نظم ضد نظم أخرى، واتباع سياسات انتقائية في تطبيق الإصلاحات وتقديمها. لقد قطعت هذه السياسات الطريق على أي تفاهم بين الأطراف، وجعلت من حروب التدمير الشامل، الخارجية والإقليمية والأهلية، في فلسطين والعراق ولبنان، البديل الوحيد للحلول السياسية المتفاوض عليها والتي تقدم مخرجا مقنعا إلى حد او آخر لجميع الأطراف".*

خاتما استنتاجاته بنظرة سوداوية للمستقبل: *"هكذا ما كان لموجة الديمقراطية التي ارتفعت في المنطقة في السنوات الماضية أن تصل إلى غير طريق مسدود. مسدود على الصعيد العالمي، بعد أن فتتت السياسة الامريكية الاجماع الدولي الذي كان قائما من حولها، بما في ذلك داخل التحالف الغربي المتحكم بمصير المنطقة. ومسدود على المستوى الإقليمي بسبب انهيار آمال السلام بعد تجميد خارطة الطريق والعودة إلى الحل العسكري، وما يجره ذلك من إشعال نيران العنف وتفاقم مشاعر*

الاحباط والرغبة في الانتقام وتحقيق انتصارات وهمية، وتراجع التفكير العقلاني والانساني في الخروج من الأزمة الإقليمية. ومسدود على المستوى المحلي بسبب نجاح النظم القائمة، التي خرجت منتصرة من معركة الضغوط الأجنبية، وأكثر ثقة بنفسها، في تكوين نظم أمنية مستقلة كليا بمواردها المادية والسياسية عن الشعب، وقائمة في فلك خاص بها، وفي قلعة معزولة تماما عما حولها. وهي الاجهزة التي ساهمت الدول الكبرى، ومناخات الحروب الإقليمية المستمرة، منذ عقود، في تكوينها وتطويرها".

كانت هذه أول مداخلة لبرهان غليون تُخرج مفهومه للديمقراطية من ثوبه الفضفاض القديم. حيث يتعرض لقضية التنمية والطابع المركب الداخلي والخارجي للمشروع الديمقراطي ويحذر من وهم التعويل على الأمريكي ويتحدث عن العنف كخنجر في صدر الديمقراطيين. فما الذي حدث في الربع الأخير من 2011، ليتخلى بشكل كامل عن هذه المواقف؟ هل هو عمى "شهوة السلطة" أم إدراك مشبوه الدوافع لخطأ هذا التحليل، أم الإنزياح نحو مشروع إقليمي دولي يضع سقوط النظام هدفا مركزيا حتى لا نقول وحيدا؟

لا شك بأن الجعبة النفسية التاريخية لكل أبناء هذا الجيل حاضرة في كل تحالفاتها ومواقفها. ومهما كان البناء الثقافي لمجموع العلمانيين الديمقراطيين صاحب تأثير في كتاباتهم، فالأمر لم يكن كذلك في مواقفهم وخياراتهم السياسية العملية. وإن كان البعض معروفا منذ زمن بالسطحية والتفنيص، باستعارة تعبير الراحل ميشيل سورا، فمن الإجحاف القول أن ياسين الحاج صالح وجورج صبرا، أو برهان غليون وصادق جلال العظم، مثلا لا حصرا، كانوا يتصنعون الوطنية والعلمانية ويشكلون حالة طفيلية على المشروع الديمقراطي؟

لا أعتقد أن من ذكرت، وغيرهم كثير، كبير إعجاب بالحمدين أو البندرية أو من المفتونين بالسيد روبرت فورد. لكن من المؤكد أن الخبرة السياسية العملية لهم كانت محدودة، إذا ما استعرنا رأي الباحث الفرنسي جان بول شانيولو في تفسير ممارساتهم. ومن المؤكد أيضا أن مركبا نفسيا هاما اسمه **الحقد السياسي** قد نما خلال سنوات الاضطهاد والقمع والتهميش والسحق الذي مارسته السلطة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، لكل من يختلف عنها أو يختلف معها. تأميم السلطة للدولة والمجتمع يعني بالضرورة نفي الآخر، ويحول الصراع السياسي العقلاني والضروري للتغيير الديمقراطي إلى أبشع صور الصراع الوجودي المؤسس على النفي والتضاد. عندها يتحول، كما يستنتج إبراهيم بالكيلاني في مقال له عن "الإختلاف السياسي وميكانيزم الحقد الأعمى" (2013/10/19) *"الحقد إلى ميكانيزم يتحكّم في السلوك اليومي بين "تُبّع الساسة" وفي مختلف مستويات التواصل الاجتماعي. وتصبح السياسة معه كارثية، ويصبح السلم الاجتماعي بعيد المنال، والوطن على جرف هاوية".*

كان الحصار على المعارضين خانقا، في حريتهم، في لقمتهم، في التعبير عن أنفسهم وآرائهم، وفي وجودهم كبشر. وكان رد فعل قطاع هام منهم، بوعي أو دون وعي، أن التوحش السلطوي هو أعلى درجات التوحش، والأنموذج السوري للتسلط هو أسوأ الموجود في هذا الكون، وأن الخلاص منه سيعطي بالضرورة وضعا أفضل مهما كانت الوسائل.

مرارة الإقصاء والنفي كنا نسمعها ونراها في نقاشات مؤلمة يترجمها حينا علماني سوري من أسرة مسيحية في قراءة طائفية لكل ما يحدث (كتاب "حوارات حول سورية" مثلا؟) أو في أسطورة "المجلس الملي العلوي" التي يتحدث بها الشيوعي الحلبي المحامي أحمد محفل باعتباره الحاكم الفعلي في البلاد؟ كيف يمكن الثقة بشراكة سياسي في مشروع دولة المواطنة وهو يحذرك من معارض من أسرة علوية أو شيعية قضى نصف عمره وراء القضبان؟ وهل يمكن إلا أن تبصق بوجه معارضٍ إسلاموي يقول لك: "عليك الحذر من عبد العزيز الخير، أنت تثق به بشكل أعمى، ألا تعرف أنه علوي؟".

لا شك بأن إلغاء السلطة التسلطية لدور الآخر قد شكل عنصر تراكم جوهري لهذا الحقد الدفين الذي يظهر في الأزمات والأوقات العصيبة. أحيانا، يجري التعبير عن هذا الحقد بصيغة يعتقد صاحبها أنه يحقّر السلطة ويعريها.. ولكن في أحيان أخرى، بكل الشحنات الإنفعالية لمرارة الضحية. ما زلت أذكر جملة أحد كبار السن من المعارضة السورية: *"أنا أول مرة بحياتي طلعت عالتلفزيون كان عمري 71 سنة. في لبنان فرخ بالسياسة لم يتزوج بعد، عامل شي ثلاثين مقابلة تلفزيونية".* مناضل كبير آخر (أصلان عبد الكريم)، عندما أرادت مقدمة البرنامج تقديمه كمعتقل سابق، نظر إلي بألم وقال: *"نضالنا السياسي يختزل في كوننا من ضحايا سجون الأسد؟ قول لهذه البنى آدمية تحط: ماركسي ثوري".* مناضل ثالث جلس يحدثنا في قهوة باريسية، كيف اختطفت "المخابرات الجوية المطرانين" ضمن مشروعها ترهيب المسيحيين... ورابع يتحدث عن تحذيره رزان زيتونة من الذهاب إلى دوما، ليس خوفا عليها من السلفيين الجهاديين، بل لأن "جيش الإسلام مخترق من قبل النظام"؟؟؟ وخامس يحذرني من المناضل رجاء الناصر لأنه ينسق "مع أعلى القيادات الأمنية"، وذلك قبل أسبوع من اعتقاله وانقطاع أخباره عن العالم منذ نهاية 2013، طبعا في غيابي، كان يقال عني ما لم يقل مالك في الخمر. وكم من الوثائق زورت بزيارات سرية لي لدمشق وأموال تلقيتها واستشارات قدمتها لبشار الأسد برفقة الدكتور عارف دليلة..

بوعي أو دون وعي، يجري رسم الأحداث بوضع الشر المطلق في أحد طرفي الصراع... كيف يمكن في هذه الحالة، الحوار أو التفاوض مع "الشر المطلق"؟ حتى الشيخ معاذ الخطيب، الذي قدم محاضرة في الدوحة بعنوان "التفاوض واجب سياسي وشرعي" لم يعترض، بعد أقل من إسبوعين على محاضرته، على وضع فقرة في "ميثاق" الائتلاف الذي اختير رئيسا له تقول: لا للحوار ولا للتفاوض.

عندما يعلن هيكل سياسي عن نفسه بوصفه "الممثل الشرعي والوحيد للثورة والمعارضة والشعب" أين يمكن أن نضع من يرفض خيمته اللهم إلا في معسكر النظام الدكتاتوري؟؟

ليس بالصدفة أن سجينا سابقا أمضى 15 عاما في سجون النظام السوري (محمد سيد رصاص) هو أول من كتب في نقد "الحقد كمرشد في السياسة" في سورية.

لقد حذرنا مبكرا، من أن الحقد في السياسة يعمي، وأن أعمى البصيرة يفقد الحكمة والتبصر. كنا نتحدث مع رفاق مثلنا ضحايا، ومثلنا يرفضون دور الضحية، ولكن، وهذا حقهم المشروع تماما، يرفضون واقعة أنهم عاشوا هزائم مبكرة تعرضوا لها بالعسف والعنف الصرف. كيف يمكن عقلنة التعامل مع من هدم بيوتا ودمر عائلات ورسم حياة عشرات الآلاف من

الشبيبة خلف القضبان، بخطاب عقلاني صرف؟ أتذكر عندما استشهد زميل لنا، في ندوة حقوقية بجملة لفرويد يقول فيها بأنه على طول التعايش مع القامع يحمل المقموع شطرا كبيرا من أخلاقه"، قال لي سجين سابق حضر الندوة: "صاحبك يحتاج إلى معالجة". لا أدري من يعالج من؟ ولكنني متأكد أن حالتي الحقد السياسي التي يحللها الباحث الفرنسي باتريك مارتان سينييه في الحالة الفرنسية[14] (نقولا ساركوزي/دومينيك دوفلبان يمينا وسيغيلين رويال/مارتين أوبري يسارا)، ستبعث على الضحك عند أي معارض سوري يعتبرها "مزحة" في قصور الترف السياسي الفرنسي.

****

[14] Patrick Martin Cenier, La haine en politique ou l'autodestruction, Le monde, 21/09/2009.

لقد أعادنا الثالوث المدنس، الذي حاولت تبيان بعض معالمه إلى المربع الأول في النضال الديمقراطي...

وها نحن ننظر، وننتظر بكائيات النقد ممن كان وإيانا في معسكر واحد... وقد تمزقت أواصر الثقة بالأشخاص والقوى السياسية، البعض يعتبر الإعتراف بالهزيمة حلا للاستمرار السياسي، والبعض الآخر يستعيد إسطوانة الضحية، سواء كان ضحية التدخل الإيراني الروسي، أو الخذلان الأمريكي التركي... لا يهم. المهم أن الفاتورة الحقيقية لما حدث في سوريا، لم يدفعها أي بلد في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأن مواجهة الثالوث المدنس تشكل شرطا واجب الوجوب للتخلص من دكتاتورية استحقت، رغم كل ما ذكرنا، المركز الأول في القمع والقتل والهدم والنهب، لشعب ودولة.